



سياسة تعارض المصالح

الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم
بمحافظة البكيرية

سياسة تعارض المصالح

تمهيد:

تحتزم جمعية التحفيظ بالبكيرية خصوصية كل من يعمل لصالحها، وأما التصرفات والأنشطة التي يقوم بها خارج إطار العمل لا تعد من اهتمامات الجمعية، إلا أنّ الجمعية ترى أن المصالح الشخصية لمن يعمل لصالحها أثناء ممارسة أي أنشطة اجتماعية، أو مالية، أو غيرها، قد تتداخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع موضوعيته، أو ولأنه للجمعية مما قد ينشأ معه تعارض في المصالح.

أهداف هذه السياسة:

تأتي سياسة تعارض المصالح الصادرة عن الجمعية؛ لتعزيز قيم ومبادئ النزاهة والعمل الجماعي والمبادرة والإنجاز، وفي ذات الوقت لتفادي تأثير المصلحة الشخصية أو العائلية، أو المهنية لأي شخص يعمل لصالح الجمعية على أدائه واجباته تجاه الجمعية، أو أن يتحصل على مكاسب على حساب علاقته مع الجمعية. كما تهدف هذه السياسة إلى حماية الجمعية وسمعتها ومن يعمل لصالحها من أي أشكال تعارض المصالح السلبية التي قد تنشأ بسبب عدم الإفصاح.

نطاق وأهداف السياسة:

مع عدم الإخلال بما جاء في التشريعات والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية التي تحكم تعارض المصالح، ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولأنحته التنفيذية، واللائحة الأساسية للجمعية، تأتي هذه السياسة استكمالاً لها، دون أن تحل محلها.

١. تطبق هذه السياسة على جميع عملاء الجمعية، ويشمل ذلك أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة، ومديري الجمعية وقياداتها التنفيذيين، وجميع موظفيها ومتطوعيها.

٢. يشمل تعارض المصالح، ما يتعلق بالأشخاص أنفسهم أشخاص لهم علاقة شخصية بهم، ويشمل هؤلاء الزوجة، الأبناء، الوالدين، الأشقاء، أو غيرهم من أفراد العائلة.

٣. يجب أن تتضمن العقود التي تبرمها الجمعية مع مستشاريها الخارجيين أو غيرهم، نصوصاً تنظم تعارض المصالح بما يتفق مع أحكام هذه السياسة.
٤. تُعد هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من الوثائق التي تربط الجمعية بالأشخاص العاملين لصالحها سواء كانت تلك الوثائق قرارات تعيين أو عقود عمل.

مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الخاصة بتنظيم تعارض المصالح :

١. تعتبر إدارة تعارض المصالح إحدى الاختصاصات الرئيسة لمجلس الإدارة.
٢. يجوز للمجلس تكوين لجان محددة أو تكليف إحدى لجانته المنبثقة من المجلس للنظر في المسائل التي من المحتمل أن تنطوي على تعارض مصالح مع مراعاة متطلبات استقلالية تلك اللجان.
٣. لا يكون الشخص في حالة تعارض مصالح إلا إذا قرر مجلس إدارة الجمعية فيما يخص تعاملات الجمعية مع الغير أو تعاملات أعضاء المجلس وكبار التنفيذيين في الجمعية أن الحالة تنضوي على تعارض مصالح. وتكون صلاحية القرار مع المدير التنفيذي بخصوص باقي موظفي الجمعية.
٤. يجوز لمجلس الإدارة وفقاً لسلطته التقديرية أن يقرر بشأن كل حالة على حدة الإعضاء من المسؤولية عند تعارض المصالح الذي قد ينشأ عرضاً من حين لآخر في سياق نشاطات الشخص وقراراته المعتادة، أو الذي قد ينشأ في سياق عمله مع الجمعية، سواء ما يتعلق بمصالح مالية أو بمصالح تعيق القيام بواجبه في التصرف على أكمل وجه بما يتوافق مع مصالح الجمعية.
٥. عندما يقرر مجلس الإدارة وجود حالة تعارض مصالح، يلتزم صاحب المصلحة المتعارضة بتصحيح وضعه وبجميع الإجراءات التي يقرها مجلس الإدارة وإتباع الإجراءات المنظمة لذلك.